العاهل الأردني ألغى عطلة يوم ميلاده وميلاد الملك حسين.. والناطق الرسمي قلل من «النطق»:

الأردن: «تحرش» من كل الإتجاهات بوزارة البخيت.. القصر ينتقد والبرلمان أرهق وزير المالية

عمان ـ «القدس العربي»
ـ من بسام البدارين:

قرار العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني بالغاء العطلة الرسمية يوم ميلاده شخصيا ويوم ميلاد والده الراحل الملك حسين بن طلال واستبدالهما بيومي عمل.. هذا القرار لا يؤشر فقط على طبيعة النظرة المتقدمة في رؤية القصر الملكي تجاه الكثير من الملفات، ولكنه ينطوي في الوقت نفسه على ملامح باطنية تنتقد ضمنيا تصرفات الحكومة الحالية او على الاقل لا تظهر الرضا التام عن ادائها خصوصا في مستوى العطلات الرسمية المتكررة.

وجاء القرار الملكي بعد ان شغلت الحكومة الناس واربكت القطاع الخاص وقطاع البنوك عندما قررت عطلة لثمانية ايام خلال عيد الاضحى المبارك الاخير، رغم ان عطلة عيد الاضحى الموسمية لا تتجاوز بالعادة خمسة ايام. آنذاك اشتكى كثيرون من العطلة الطويلة وخرجت تقارير تتحدث عن خسائر بلغت 78 مليون دولار جراء العطلة الطويلة تعرض لها الاقتصاد الوطني مما يفسر تركيز قرار الملك الاخير على البعد الاقتصادي وامره المباشر لرئيس الوزراء معروف البخيت والقاضي بوضع برنامج للعطلات للسنوات الخمس المقبلة على أمل ان تتسامح الحكومة وتخفف من العطلات الرسمية مقتدية بالملك الذي تسامح بعطلة ميلاده وميلاد والده الراحل. وعطلة العيد الطويلة نتج عنها نقد غير مسبوق لاداء الحكومة فقد ارتبك القطاع البنكي وتعطلت الكثير من القطاعات الخدماتية وبرزت مشكلات اجتماعية جراء بقاء الناس لفترة طويلة في البيوت وسط موجة صقيع وبرد موسمية كما ارتبك برنامج الامتحانات المدرسية.

وفي الواقع أشرت هذه العطلة الطويلة على ان الحكومة الحالية تفتقر للتخطيط وعلى ان مكتب رئيس الوزراء يخلو من خبراء الذاكرة المعهودين او الذين يعفون الرئيس من الاحراج حيث حصلت مواقف نادرة تثبت بان تجاوبات الحكومة مع المناسبات والعطلات قاصرة او ضعيفة ومن بينها نعي وزير خارجية سابق توفي قبل العيد بعد خمسة ايام من وفاته خلافا لكل الاعراف والتقاليد وكذلك ارسال كتب ومذكرات رد على رسائل ملكية في وقت متأخر خلافا ايضا للعادة.

ويبدو ان ارهاق الحكومة خلال مناقشات البرلمان لموازنتها المالية كان مؤشرا معززا لاظهار جبهات الضعف في جسد الحكومة كما ادى دخول الصحافة في حملة نقد شرسة الى المزيد من الاضعاف فبعض الاقلام انشغلت في ترديد اخطاء الحكومة والازمات التي ظهرت والصحف مارست حملة نقد تؤشر على ان الغطاء رفع عن حكومة البخيت التي يستسهل الجميع التحرش بها الآن والتي تقدم يوميا غذاء موصوفا يبرر التحرش والنقد والهجوم.

ويبدو ايضا ان الحكومة تحتاج لنبضات كهربائية قوية من المرجعيات لتصليب عودها وتمكينها من التوازن علما بان اخطاءها تتكاثر فخلافا لكل المعهود في تاريخ العلاقة بين سلطتي التشريع والتنفيذ ظهر بان استجابة الحكومة والتزامها برفع الرواتب وعدم رفع اسعار المحروقات خلال الصيف الحالي نتجت جراء الضغط البرلماني وهي صورة عامة لم تسمح بها الحكومة في الماضي علما بان الحقائق تؤكد بوضوح بان رفع الرواتب وعدم رفع اسعار المحروقات كان قراراً ملكياً ومبادرة من القصر وليس نتيجة لصفقة الضغط البرلماني على حكومة البخيت.

والمفارقة ان رؤساء تحرير الصحف الكبرى وضعوا كما يحصل بالعادة بصورة ويعني ذلك ان الغياب الاختياري النسبي لشخص محنك من طراز جودة مع استمرار ممارسة النقد والجلد الذاتي داخل مؤسسة الحكومة مؤشرات قوية لا يمكن اسقاطها من اي حساب له علاقة بفهم وتفسير الحملة التي تشن على الحكومة مع ان المطبخ الرئاسي الخالي بوضوح من المحنكين يقرأ على مسامع الرئيس تفسيرات وقراءات سطحية لبعض تعبيرات التحرش الصحافي في الحكومة.

وجبهة الحكومة الداخلية لا تبدو في الواقع اكثر صلابة من صورة الحكومة الخارجية فالرجل الثاني في وزارة البخيت الدكتور زياد فريز وهو نائب الرئيس ووزير المالية يصر على انه لا يوافق على توجهات رفع الرواتب بالرغم من ان المسألة باتت قرارا عمليا على الارض، والرجل الثالث وزير الخارجية عبد الاله الخطيب اوقف فجأة عمليات المداهمة والانزال التي قام بها على نحو شهرين في الموقف، لكن صحفهم لم تعكس الحقائق في مسألة الرواتب والمحروقات مما يدلل بالتوازي على ان الترتيبات التي تجري احيانا والتي تشرح بموجبها الامور لنخبة متكررة فقط من الصحافيين ورؤساء التحرير لا تؤتي أكلها ولا تعدل في مزاج الشارع وتلك جبهة لها علاقة باعلام الحكومة وليس بأي اعلام آخر.

وبمناسبة الحديث عن الاعلام يلاحظ المراقبون بان الناطق الرسمي باسم الحكومة ناصر جودة مال كثيرا للهدوء في الاونة الاخيرة، وقلل من «النطق» رغم وجود الكثير من القضايا والملفات وبان تلفزيون الحكومة الرسمي لم يتوقف عن المساهمة في تسليط الضوء على جوانب التقصير الحكومي رغم صدور بيان لرئيس الوزراء ينتقد الاداء الاعلامي ودور الصحافة علما بان مؤسسات الاعلام الحكومية وليس غيرها هي التي قادت حملات كشف الاخطاء.

الملك حسين

الملك عبدالله

ومن الواضح ان المطبخ الرئاسي في وزارة البخيت لم يحدد بعد الجهة التي تنتج الاقاويل والتحرش بالحكومة، ومن الاوضح ان الحكومة بسبب كثرة الاخطاء وتوالدها مع الازمات لا تحتاج في الاساس لجهة مركزية تستهدفها وان وزارة البخيت تحرق المراحل والاوراق وتعرض بحقها الجمل والعبارات النقدية بسهولة وبدون تكلفة وعلى كل المستويات وهو وضع تعيشه بالعادة الحكومة التي اوشكت على الرحيل او التي يراد لها عدم تحقيق اغراضها المباشرة لانها في لحظة ما استبدلت العمل والانجاز بالبحث عن الزعامة ودخول التاريخ.

بجميع الاحوال ستنطوي الاسابيع القليلة المقبلة على مفاجآت وبجميع الاحوال هناك الان عشرات القرائن والادلة التي تطالب الحكومة ضمنيا بتحسس رأسها.

نائب اردني يستذكر «دعم صدام حسين» ويطالب الأردنيين والفلسطينيين بعدم التنكر لأفضاله

عمان ـ «القدس العربي»:

اكد النائب في البرلمان ان الموازنة العامة التي يناقشها مجلس النواب ليس فيها شيء جديد ولا تختلف عن الموازنات السابقة الا بزيادة الارقام التي تزيد الاعباء على المواطنين وتجعل حياتهم لا تطاق.

وقال في كلمة لمشروع موازنة 2007، ان تقديم الموازنة العامة للدولة اصبح موسما لفرض مزيد من الضرائب والرسوم وتشليح المواطنين وتفريغ جيوبهم والسطو على مدخراتهم واكل مداخيلهم وهذه السياسة ستؤدي حتما الى انتشار مساحة الفقر والجوع والبطالة، وبالتالي تهديد الامن والسلم الاجتماعي. واوضح عطية ان الوضع في العراق اكبر مؤثر على الموازنة في الاردن قائلا، واننا من منطلق الوفاء وعدم نكران الجميل والاعتراف بالفضل لاهله نترحم على القائد المجاهد البطل الشهيد صدام حسين الذي كان يقدم للاردن الدعم الاقتصادي فكم نفتقده اليوم وفي ظل هذا البرد القارس وارتفاع اسعار الوقود تقدمت منحته النفطية والاسعار التفضيلية التي كان يمنحها للاردن كما كان التبادل التجاري مع العراق في عهده وصل اوجه، فكم من المشاريع الاستثمارية التي قامت في الاردن معتمدة على السوق العراقية. واضاف عطية في كلمته اننا لن ننسى رسالتك ابو عدي للكيان اليهودي عندما ضربته بصواريخ الحسين بانه الى زوال مهما طال الزمان، وكيف احتضنت انتفاضة الاقصى فكيف لا نترحم عليك.

وطالب النائب عطية الحكومة الاردنية بان يكون لها موقف من حكومة المنطقة الخضراء «العميلة» وان تعيد النظر في التعامل معها، فهي كثيرا ما تتطاول على الاردن وشعبه والتي ارادت من جريمتها باعدام المجاهد البطل صدام حسين ليلة العيد ان تذل كل عربي ومسلم. وتوجه عطية في كلمته الى ابناء الشعب الفلسطيني بان لا يدنسوا قدسية قضيتهم بالاقتتال وسفك دماء بعضهم بعضا مبينا ان عليهم ان يرتقوا الى مستوى هذه القدسية وان ينبذوا الفرقة بينهم وان يلفظوا كل خائن وعميل ومجرم يريد ان يشعلها حربا اهلية خدمة لليهود والامريكان واعداء الامة. وطالب من الحكومة العمل على رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني وحكومته المنتخبة، موضحا انه لا يعقل ان ينام المسلمون وشعب فلسطين يعاني من الحصار والعدوان.

وزير الأوقاف يأمر بإعدام نسخ كتاب ابو حامد الغزالي.. وفتاوى للبابا شنودة عن زيارة القبور ودخول غير المحتشمات الكنائس

دفاع عن مبارك وانتقاد له.. مهاجمة الصحافيين المنافقين.. نفي اضطهاد صدام للشيعة.. واستمرار الرعب من سفاح المعادي

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الخميس عن موافقة مجلس الشعب على التعديلات الدستورية التي طلب الرئيس مبارك ادخالها على 34 مادة، وادراج النائب العام المستشار محمود عبدالمجيد اسم عضو مجلس الشعب وصاحب شركة هايدلينا على قوائم الممنوعين من السفر، لحين الانتهاء من التحقيقات معه وكانت جريدة «روزاليوسف» أول من تنبأ بذلك واجتماع مجلس الوزراء ـ واجتماع لجنة النقل بأمانة السياسات بالحزب الوطني برئاسة جمال مبارك وقرار وزير الاستثمار الدكتور محمود محيي الدين بمنح 12 شهر أرباحا للعاملين بالشركة القابضة للصناعات الدوائية، وهذا معناه انها في طريقها للبيع، واستقبال المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع، الايطالي، واعتذر بهي الدين حسن، مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان عن تجديد عضويته في المجلس القومي لحقوق الانسان لأنه لم يقم بواجباته، والقبض على 4 من الإخوان في عدة محافظات بتهمة الانتماء لجماعة محظورة، وتجديد حبس رمضان التوربيني وعصابته واستمرار حالة الفزع في حي المعادي بجنوب القاهرة، بسبب اعتداءات السفاح على البنات والسيدات بضربهن بسكين والهرب. وإلى بعض مما دلينا اليوم:

مسلمون وأقباط

ونبدأ بالمسلمين والأقباط، والاعتذار الذي قدمه صديقنا المفكر الإسلامي الكبير الدكتور محمد عمارة لأشقائنا الأقباط ونشرته كاملا جريدة «وطني» القبطية عما جاء في كتابه «فتنة التكفير»، وأغضبهم، ونص الاعتذار: «فور صدور كتابي «فتنة التكفير بين الشيعة والوهابية والصوفية» عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، فوجئت بهجوم شديد علي وعلى الكتاب، ومن رموز مسيحية على وجه الخصوص وحتى قبل أن يسألني الغاضبون والمهاجمون!

في البداية تعجبت وتساءلت: ما الذي يغضب هؤلاء من كتاب مخصص كله لنقل آفة التكفير بين المذاهب الإسلامية، ولا علاقة له من قريب أو بعيد بغير المسلمين؟!

لكن عجبي تزايد واستغرابي تضاعف عندما سمعت وقرأت أن كتابي هذا فيه استباحة لدماء غير المسلمين من اليهود والنصارى والبراهمة والزنادقة، ولغرابة الاتهام فلقد ظننت أن خطأ قد حدث في الطباعة فرجعت إلى مسودة الكتاب فكانت المفاجأة، لقد وجدت عبارة «إباحة الدم» وهي ليست لي وإنما نقلتها ضمن تعريف الكفر ـ الذي هو تكذيب الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهي لجحة الإسلام أبو حامد الغزالي في كتابه «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة» ـ المطبوع بمصر 1907م ـ ص514 .

ومع المفاجأة تساءلت: كيف وردت هذه العبارة في كتاب حجة الإسلام الغزالي وهي تحمل حكما غريبا عن الإسلام بل نقيضا لموقف الإسلام من غير المسلمين؟ إن القرآن الكريم يعلمني أن «من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا»، والرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ هو الذي أعطى غير المسلمين كامل المساواة في حقوق المواطنة وواجباتها «لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين وعلى المسلمين ما عليهم، حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليهم، وأن أحمي دينهم وكنائسهم وأنفسهم وأموالهم بما أحمي به نفسي وديني وأهل الإسلام من ملتي ولقد انعقد الاجماع الإسلامي ـ على امتداد تاريخ الإسلام ـ على أن الدماء والأموال والأعراض والعقائد لغير المسلمين لها نفس الحرمة المقررة للمسلمين، فكيف لإمام عظيم مثل أبي حامد الغزالي أن تدخل في كتابه هذه العبارة الغريبة عن روح الإسلام؟، لابد أن خطأ قد حدث في طباعة كتاب الغزالي سنة 1907م، أو في المخطوط الذي طبع عنه الكتاب ـ وهذه قضية تحتاج إلى بحث وتحقيق ارجو أن يوفقني الله فيه، لكن، كيف نقلت أنا هاتين الكلمتين ـ «إباحة الدم» دون التنبه لخطأ هذا الحكم وخطره؟! إنها ـ بالقطع ـ الثقة في أن إماما مثل الغزالي لا يمكن أن يتضمن كتابه مثل هذا الحكم الغريب «لقد نقلت عنه تعريفه للكفر والإيمان دون حذر لفرط الثقة التي أكنها له، والتي يستحقها هذا الإمام العظيم».

ومع أن الأمر لا يخرج عن دائرة «السهو والنسيان» الذي أعفانا الله ـ سبحانه ـ من تبعاته «لكن الضرر الذي لحق بالغير بسبب نشر هذه الكلمات يستوجب مني الاعتذار الواضح والحاكم والصريح، إننا مطالبون كمسلمين أن نحاسب أنفسنا بل أن حاسب الآخرين، ومن صفات المؤمن أنه «أواب»، ولقد كان سلطان العلماء العز بن عبدالسلام أحد النماذج التي نتعلم منها هذا الخلق الإسلامي «لقد أفتى فتوى ثم تبين له أن خطأ قد وقع فيه، فما كان منه ـ وهو سلطان العلماء ـ إلا أن نزل بنفسه يطوف شوارع القاهرة وينادي: «يا من كان العز قد أفتاه بكذا وكذا فلا يعمل به، لأن العز قد أخطأ»! إن الحق أحق أن يتبع، ولقد وجب الاعتذار لكل من آذته العبارة الخاطئة التي وردت في كتاب حجة الإسلام الغزالي، والتي نقلتها عنه بحسن نية وهو الفرصة الثقة في هذا الإمام العظيم، والله ولي التوفيق».

ولا يسعني إلا أن أوجه التحية لصديقنا المفكر الإسلامي، على شجاعته التي لابد أن تصاحب العلماء، وتواضعه وهو من صفات من يحترمون الناس وأنفسهم، ولذلك، لا داعي لمحاولات التصيد التي يقوم بها من الأقباط والمسلمين، ضده، وليت من يهاجمونه بعد ذلك يمتلكون شجاعته وتواضعه، ولهذا لا مكان عندي بعد اليوم، لذيول هذه القضية، وانما عندي فتاوى للبابا شنودة، في «وطني» أيضا، تابعتها زميلتنا مرغريت عادل وهي: «أرسلت إحدى الفتيات تسأل عن الحياة البتولية في المنزل بمفردها هنا أوضح قداسة البابا: أن الفتاة على وجه الخصوص إما أن تكون في رعاية الكنيسة وعدا ذلك لا يصلح فهناك خطورة عليها أما إذا كانت الفتاة تريد البتولية فلا يمكن أن تجلس في منزل بمفردها على عكس الشاب أو الرجل الذي يمكن له أن يحيا بمفرده حياة البتولية في منزل، أما الفتاة على وجه الخصوص إما أن تكون في رعاية الكنيسة وعدا ذلك لا يصلح فهناك خطورة عليها أما إذا كانت الفتاة تريد البتولية فلا يمكن أن تجلس في منزل بمفردها على عكس الشاب أو الرجل الذي يمكن له أن يحيا بمفرده حياة البتولية في منزل، أما الفتاة فيمكن أن تعيش في البتولية تحت كنف الكنيسة مكرسة.

وحول زيارة القبور في الأعياد والمناسبات سأل أحد الحاضرين قداسة البابا إن كانت هذه العادة صحيحة أم خاطئة وأن الكثير من العائلات توم بممارسة هذه العادة؟ أكد قداسة البابا: أن هذه العادة لها شروط فإن كانت تلك الزيارات للاستفادة من فلسفة الموت والتعلم من تلك العظة فلا مانع ولكن إن كانت «للصراخ والنحيب وتذكر الماضي» فهي عادة غير صحيحة ولا منفعة منها.

وطلب أحد الحاضرين من قداسة البابا أن يعطي أمرا بمنع دخول الكنيسة للفتيات اللاتي يلبسن ملابس لا تليق بهذا المكان المقدس فهذا الأمر يعثره و«يفور دمه» أجاب قداسة البابا أنه لا يمكن أن يمنع أحدا من دخول الكنيسة ولكن من الممكن أن يتم توضيح هذا الأمر في العظات والاجتماعات وإرشادهن.

وعلى فرض أننا منعنا هؤلاء الفتيات من دخول الكنيسة فإنك حتماً ستجد مثلهن خارج الكنيسة وأيضا «سيفور دمك» فالأمر غير مقتصر على داخل الكنيسة ولكن خارجها أيضا».

الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا بارك الله فيه ورعاه، إلى آخر الدعاء المستجاب إن شاء الله، طبعا مستجاب، والدليل قول زميلنا وصديقنا كرم جبر رئيس مجلس إدارة مؤسسة «روزاليوسف»، يوم الأربعاء في بابه اليومي ـ انتباه ـ عن رئيسنا وجولته في الأقصر أثناء زيارة كوندوليزا رايس له في المدينة:

«الدعاية التي حققها الرئيس لهذه المنطقة الغالية من أرض مصر لا تقدر بملايين الدولارات وفيها أكثر من رسالة واضحة المعاني: أولا: حين يرى العالم بالصوت والصورة جوا للاستقرار الذي تعيشه مصر والانجازات التي تتحقق كل يوم على أرضها، خصوصا في هذه البقعة التي كانت منسية ولا يزورها أحد.

ثانيا: إعطاء إشارة البدء لمشروعات تنموية ضخمة.

ثالثا: الإسراع بمعدلات التنفيذ وفق الجداول الزمنية المحددة، خصوصا بعد أن أكد الرئيس أنه يتابع هذه المشروعات بنفسه، وأنه لا ينسى الأرقام ولا المواعيد وأن زياراته سوف تكرر للوقوف على ما تم انجازه.

خامسا: التأكيد على أن محافظات الصعيد سوف تأخذ حقا من كعكة التنمية، وكان الرئيس حريصا في السؤال عن المشروعات التي يجرى تنفيذها في محافظات الصعيد الأخرى لتحصل كل واحدة منها على نصيبها العادل.

سادسا: نشيط الإقبال السياحي على تلك المنطقة الدافئة من أرض مصر التي تتمتع بجو رائع في هذا الوقت من العام الذي أصيب فيه نصف الكرة الأرضية بالثلوج والصقيع.

كانت زيارة الرئيس التي استمرت يومين مفيدة من كل الجوانب التي تعود على هذا الوطن بالخير، وتزامنت مع ذلك زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس للمنطقة ولقائها مع الرئيس في مدينة الأقصر، ليشاهد العالم كله مدينة أخرى رائعة لا تقل جمالا وعظمة عن شرم الشيخ، بل ان الأقصر تتميز بأنها أكبر متحف مفتوح للآثار في العالم، وكأن الرئيس أراد أن يقول مصر فيها كنوز كثيرة، شرم الشيخ مدينة السلام والأقصر مدينة التاريخ والسلام».

طبعا، طبعا، فهكذا رئيسنا على الدوام، ولذلك أعجبني محمود الشناوي عضو مجلس الشورى عن الحزب الوطني وصاحب جريدة «الميدان»، عندما كتب مستنكرا ما كتبه رئيس تحريرها زميلنا محمد علي خير، من أنه لا يوجد للرئيس انجاز ملموس، فقال مصححا له معلوماته: «ولا أود أيضا أن أعدد انجازاته المتواصلة التي لا تخفى على أحد، لأنها باتت واقعا ملموسا لنا جميعا، فقط انطلق من قناعتي الشخصية بأن مبارك يكفيه مساحة الحرية التي كفلها للجميع بعيدا عن سياسة تكميم الأفواه، تلك الحرية في التعبير عن الرأي حتى ولو كان قاسيا، وخارج حدود النقد الموضوعي.

نعم، هذه الحرية التي نتنفسها ليل نهار هي دليل في الرد على الزميل رئيس التحرير، لأن ما كتبه هو، وبخط يده، يؤيد قناعتي السابقة، فلولا تلك الحرية التي نعيشها في عهد مبارك لما جرؤ على كتابة مثل هذا الكلام، ولو فعلها في فترة سابقة لما كان موجودا بيننا الآن!! ياسادة، ليس من العدل أو الانصاف ان نغفل فترة مهمة في تاريخ مصر، شهدت خلالها العديد من الانجازات، ويكفينا أن مبارك هو الزعيم الوحيد بين أقرانه الذي جنب ـ بحكمته وحنكته السياسية ـ المصريين أي مشاكل أو أزمات.

لا أعتقد أن الرئيس مبارك يضيق صدره من النقد الموضوعي أو حتى الهجوم عليه فهو يعلم انها ضريبة الحرية التي منحها لنا، لكن من الظلم البين ـ كما قلت ـ أن ننكر هذه الانجازات التي انتهت بمطالبة الرئيس بتعديل «الدستور» كبداية نحو إصلاح سياسي حقيقي، يضع مصر في مصاف الدول الديمقراطية فعلا وقولا، لأن من ينكر ذلك يصبح كمن ينكر ضوء الشمس رغم سطوعها في عز الظهر!!

ولذلك لم ألتفت إلى ما ادعاه رئيس التحرير التنفيذي لصحيفة «الدستور» إبراهيم منصور وعضو مجلس نقابة الصحافيين والذي أخطأت بانتخابي له والتوصية عليه لأنه هاجم مؤيدي رئيسنا في التعديلات الدستورية بقوله:

«السيد الرئيس وحواريوه لا يريدون مناخا سياسيا يتيح لتلك الشخصيات أن تبرز في المجتمع وتتقدم لقيادة الأمة والخلاص من التخلف والإحباط والفساد والاستبداد التي أصيبت بها عبر سنوات طوال من حكم الرئيس مبارك، الغريب أن الكلام الذي ذكره الرئيس مبارك سبق أن قاله مجموعة من قيادات الحزب الحاكم وأعضاء لجنة السياسات لصاحبها مبارك الابن، وهاهو مبارك يخرج ليقوله بكل صراحة ووضوح، فمن ياترى صاحب القرار، هل الأب أم الابن؟! عموما هما متفقان على صيغة العناد وعدم الاهتمام بالشعب فلم تعد مصر في ظل حكم مبارك تستمع لقواها السياسية والشعبية وتعمل على تحقيق مطالب شعبية، أليس ما يذكره مبارك هو حجر على الشعب في اختيار رئيسه وتعديل دستوره؟ بل لعله يؤكد على ذلك في موقفه من تعديل المادة 88 من الدستور، والخاصة بالإشراف القضائي الكامل على الانتخابات ومن أجل التخلص من القضاة بعد ثورتهم على النظام الانتخابي القائم وكشفهم حالات لتزوير التي تقوم بها وزارة الداخلية والحزب الحاكم، وكشف فساد الجداول الانتخابية وإصرارهم على تنفيذ الدستور حقهم في الإشراف الكامل على الانتخابات بدءا من جداول الانتخابات حتى إعلان النتيجة، وهو ما أحرج الحكومة والحزب الحاكم ورئيس الجمهورية شخصيا في الانتخابات الأخيرة سواء كان ذلك في الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية».

معارك الصحافيين

وإلى معارك الصحافيين، والهجوم العنيف الذي شنه زميلنا وصديقنا إبراهيم عيسى، رئيس تحرير «الدستور» على زملائنا الذين اعتبرهم من صنف المنافقين بقوله عنهم: «زادت في الفترة الأخيرة صفاقة المنافقين في إعلان نفاقهم بمنتهى الفخر الذي تحسه مع بنات الليل حين يتأوهن ويصحن في وجه مخبر الآداب: أيوه ياخويا أنا لا مؤاخذة لك شوق في حاجة؟! تقرأ أيضا أقلاما تقول لك أنا بتاعة الحكومة، حد له شوق في حاجة؟! ليلها نهارها تخدم في اللي حكامها وتنفخ فيهم وتنافقهم وتخزق عين اللي يهاجمهم وتطلق نيران أقلامها على أي نقد وارد من الخارج أو الداخل ضد أسيادها والذي لحم أكتافها من خيرهم «،،،» والناس تكتب كده لا بتلف ولا بتدور، في الافتتاحيات الحكومية وفي ظهورها في الندوات والمؤتمرات والتليفزيونات البسيطة «،،،» إذا فكر أن يهاجم الفساد يشيد بالحكومة التي تطارده وتحاربه، إذا حاول أن يرصد سلبيات أكد أنها مجرد ذرات سوداء على ثوب الحكومة الناصع، إذا هاجم عمل وزارة يلقي بالمسؤولية على مدير مكتب الوزير أو الوزير لصالح الوزير الثاني إذا هاجم عمل الحكومة ألقى باللوم على الحكومة السابقة وإذا لعن المعارضة أشاد بالمعارضة البناءة، إذا امتدح الديمقراطية أشار الى ان ديمقراطية الحكومة رائدة، وإذا تحدث عن الغرب قال انه يأخذ من السيد الرئيس القدوة والحكمة، إذا انزلق في كوارث اقتصادية تحيق بالبلد قال ان هناك إجراءات عاجلة وقرارات حازمة في الطريق وإن سياستنا حكيمة وإنها مجرد عنق الزجاجة أول ما نعديها ستسقط سدادة أو فلة الزجاجة أو تنكسر الزجاجة نفسها وسنخرج نحن أقوى مما كنا وأعظم مما تصورنا، كل هؤلاء الكتاب الذي ربما أتصور أنك تتصور أنهم سيئون «!!» يعتقدون أن الوطنية هي تقبيل حذاء الحاكم وأن حرية الكتابة هي كتابة تقارير في المعارضين لأن الدولة».

أما زميلتنا بنورة الكاشف فقد هاجمت زميلنا محمد علي إبراهيم رئيس تحرير جريدة «الجمهورية» في صفحة ـ صحافة ـ التي يشرف عليها زميلنا خالد السرجاني واتهمته بالسطو على مقالات غيره، قالت: «لأن التعديلات الدستورية مولد وصاحبه غايب فإن محمد علي إبراهيم رئيس تحرير «الجمهورية» الغراء تخيل أن القراء الغالبة لن يكتشفوا سطوه على مقال محمد الرميحي المنشور بجريدة «الحياة» حول التعديلات بتاريخ 3 يناير 2007 ليعيد نشره في «الجمهورية» الأسبوعي باسمه هو بتاريخ 4 يناير «لم يكتف محمد علي إبراهيم باقتباس فكرة المقال» بل نقل حرفيا عدة مقاطع وتعبيرات مع ادخال بعض التعديلات البسيطة ذرا للرماد في العيون، وهو الأسلوب نفسه الذي اتبعه من قبل عندما سطا على مقالات لكل من محمود عوض وجهاد الخازن في جريدة «الحياة» أيضا، ولم ينس بالطبع تطويع فكره لمقال الرميحي وأطروحاته وما ورد فيه من استشهادات لصالح تأييد التعديلات الدستورية وتجنب ما ورد فيه من تحفظات وتساؤلات حول جدوى التعديلات في إقرار الديمقراطية واعتراض النشطاء السياسيين عليها».

وغدا، إن شاء ربك الكريم موقف الحكومة من المؤسسات الصحافية الحكومية، وهل تخطط لاغلاقها أم يتخطى رئيس الوزراء سلطات صفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى؟!

فضيحة الأكياس

وإلى فضيحة أكياس الدم والخبر الذي نشرته «الوفد» يوم الأربعاء ونصه: «أرسل عصام سلطان المحامي انذارا على يد محضر الى الدكتور حمدي السيد رئيس لجنة الصحة بمجلس الشعب طالبه فيه بتصحيح تصريحاته في احدى الفضائيات والتي دافع فيها عن وزير الصحة وعضو مجلس الشعب صاحب شركة هايدلينا في قضية أكياس الدم الملوثة.

أكد عصام سلطان أن ما ورد في تصريحات الدكتور حمدي السيد عار عن الصحة ومخالف لحقيقة العلاقة بين وزير الصحة وهاني سرور عضو مجلس الشعب ورئيس شركة هايدلينا، وأن مناقصة توريد مستلزمات الكلى الصناعية لديوان عام الوزارة والوحدات التابعة لها بإجمالي 120 مليون جنيه خير دليل على عدم صحة حديث الدكتور حمدي السيد الذي أشار فيه إلى أن الوزارة لم تتعاقد في عهد الوزير الحالي مع النائب هاني سرور.

أشار سلطان الى أن الفتح المالي للمناقصة كان في 8 يونيو العام الماضي وتاريخ إصدار أمر الترسية في 5 نوفمبر من نفس العام، وقال عصام سلطان إن هذه المناقصة جاءت بالمخالفة لنص المادة 95 من «الدستور» والتي تنص على أنه لا يجوز لعضو مجلس الشعب اثناء مدة عضويته أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة، أو يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه، أو يبرم مع الدولة عقدا بوصفه ملتزما أو موردا أو مقاولا».

وإذا تحولنا إلى «المصري اليوم» في نفس اليوم سنجد حيرة زميلنا محمد البرغوثي وهو يقول: «ثمة شيء غامض ومريب ومحير في هذه القضية التي تحول فيها الشريف الى مشكوك في أمره والفاسد الى ضحية والانتهازي الى مناضل والمتواطىء الى حكم، والخصم الى قاض والخبراء الى مرتشين، والمرتشون الى ضحايا وتحولت فيها جهات التحقيق الى مصادر معلومات شديدة التعاون والأريحية مع الصحافة، وهي الجهات التي دأبت على حرمان الصحافة من اي معلومات في قضايا خطيرة وأخرى تافهة.

والمحصلة أن الفساد موجود، وأن ما يصنعه هاني سرور للسوق المحلية، هو أقل جودة مما يصنعه للأسواق الخارجية، وأن الكثير من كبار المسؤولين في وزارة الصحة «يشمئزون من الحرام» في قضية هاني سرور، ومئات القضايا الأخرى، ولكن لاعبا مريبا وقويا يختبئ في الكواليس، ويمسك بيده كل خيوط اللعبة، ويدفع بالقضية في اتجاه محدد لتحقيق أهداف مازالت عصبة على التحديد!».

وننتقل الى المعلومات والهجوم الذي شنه زميلنا بـ«الأهالي»، سامي فهمي ضد وزير الصحة، موجها إليه اتهامات في غاية الخطورة، تمثلت في قوله: «قام د. هاني سرور باصطحاب مائتين من قيادات وزارة الصحة بينهم الوزير ومعهم عدد من الإعلاميين للسفر الى الجزائر بطائرته الخاصة في مايو الماضي للترويج لمنتجات شركة «هايدلينا» وبلغ حجم تعاقدات سرور في هذه الرحلة 2 مليون يورو في 48 ساعة وهو رقم يتباهى به الوزير وهو تباهى أيضا بأن الشركة الموردة «للأكياس» الفاسدة لوزارة الصحة لم تصرف مليما واحدا ولا يوجد إهدار للمال العام، ناسيا أن إهدار صحة المصريين أخطر وأهم من إهدار المال العام، ومتناسيا أن تقرير الشؤون القانونية بالوزارة التي يتولى مسؤوليتها يؤكد حصول شركة هايدلينا وصاحبها المليونير «هاني سرور» عضو مجلس الشعب على حوالي نصف مليون جنيه من إجمالي قيمة الصفقة البالغ 3,5 مليون جنيه، يمكن للوزير أن يستمر في الدفاع عن هاني سرور، فلا أحد يعرف طبيعة العلاقة وشكل الروابط وعمق الارتباطات، علاقة وثيقة تدفع الوزير للانحياز لرجل الأعمال عضو لجنة السياسات على حساب الحفاظ على أداء مهام مسؤولياته تجاه جموع المواطنين البسطاء الذين يلجأون للمستشفيات العامة طلبا للعلاج وليس الموت البطيء بأكياس الدم الملوثة، وما يثير أكثر من علامة استفهام تقاعس الوزير عن إبلاغ النيابة ضد هاني سرور رغم وضوح الجريمة وتجاهله لتوصية الشؤون القانونية بضرورة إحالة الانحرافات والمخالفات في توريد أكياس الدم إلى نيابة السيدة زينب، الأمر في هذه الحالة يصل إلى حد التستر على جرائم هاني سرور وتركه يعبث بحياة المرضى والمتبرعين والمتعاملين مع أكياس الدم، أما في حالة محمد العبادي رئيس الشركة القابضة للمصل واللقاح، فقد أسرع الوزير بتقديم بلاغ للنائب العام بعد اطلاعه على التقرير السنوي التقليدي للجهاز المركزي للمحاسبات عن أعمال الشركة وكان التقرير قد تضمن مخالفات إجرائية وإدارية مثل عشرات التقارير الرقابية التي تمتلىء بها أدراج مكاتب كبار المسؤولين، ويندفع الوزير لإبلاغ النائب العام للتحقيق في تقرير جهاز المحاسبات بعد ايقاف العبادي عن العمل، وبعدما اكتملت خيوط المؤامرة أمامه، لجأ لكشف طبيعة العلاقة مع الوزير وأسباب التوترات وعدم رضاء الوزير عن أداء وأعمال شركة المصل وتبين رفض العبادي لرغبات وأطماع الوزير رجل الأعمال والمشارك في ملكية مستشفى دار الفؤاد بمدينة 6 أكتوبر، بعد توليه منصبه الوزاري بذل د. حاتم الجبلي، جهودا مستميتة للحصول على توكيل توزيع انتاج شركة المصل واللقاح في السعودية ولما كان لشركة المصل واللقاح التي يرأسها العبادي وكيل معتمد في السعودية، وليس من المقبول تغييره بدون أسباب فقد رفض العبادي طلب الوزير، تحسبا لغدر الوزير، فقد طلب العبادي قبل رفض تغيير التوكيل، ما يفيد برغبة شركة «علاج» في توزيع المنتجات في السعودية أرسلت شركة «علاج» جميع الأوراق المطلوبة إلى شركة المصل واللقاح، ليحتفظ بها العبادي كدليل على سعي الوزير لاقتناص التوكيل، يشارك الوزير في شركة «علاج» التي تشارك في نفس الوقت في رأسمال مستشفى دار الفؤاد المشارك فيها الوزير أيضا، شبكة جهنمية من علاقات البيزنيس واستغلال المواقع الرسمية لتسهيل تحقيق المكاسب بل والتستر على الانحرافات وحماية المفسدين.

معارك الإعدام

وإلى المعارك التي لا تزال دائرة حول إعدام الرئيس العراقي السابق صدام، وزميلتنا بجريدة «الكرامة» رباب يحيى التي ركزت على نفس شائعة أن صدام وحزب البعث كانا يضطهدان الشيعة، فقالت بالأدلة والأسماء: «× كان عدد الشيعة من قائمة الـ55 المطلوبين للقوات الأمريكية بعد الاحتلال هو 36 شخصا.

×× في زمن البعث، عين الفريق أول ال